جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية- لغة

قراءات في كتاب سيبويه

((مفهوم الإسناد ودلالته في كتاب سيبويه))

أ. د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة السادسة

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

مفهوم الإسناد ودلالته

في حديث سيبويه وفي المقدمة الثالثة من كتابه صرّح بمصطلحي :-

(المسند والمسند إليه) – وجعل مقياس الرابط بينهما – عدم الاستغناء – ((وهما ما لا يستغنى واحدٌ منهما عن الآخر)) فضلا عن تحقق الفائدة فلا إسناد حقيقي ما لم يفد معنى يتحسّسه المتلقي أو المخاطب, ولا يمكن للمتكلم أنْ يأتي بأحدهما دون الآخر: ((ولا يجد التكلم منه بد)).

ولتقوية المفهوم عند المخاطب قوى سيبويه مقاصده بأمثلة تبين مقدار الترابط بين المسند و المسند إليه: – ((فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه)), ولم يطلق لفظ الخبر؛ لأنّ الاسناد عند سيبويه هو بناءٌ قائمٌ بين المسند والمسند إليه فلا يستكمل الاسناد بدونهما وهو ما يتحقق قي : (عبدُالله أخوك) أو (هذا أخوك) فالأول منهما مسند إليه والآخر المسند والذي أطلق عليه سيبويه بـ(المبني عليه) أي المعتمد على ما قبله والمتمم له والمكمل للمعنى أو القصد من القول.

وهو ما تكون من اسمين و عُرِف من بعد بـ(الجملة الاسمية). ونحوه ما كان المسند فيهما (فعل) نحو: (يذهبُ زيدٌ) فلا بد للفعل من اسم يتمم معناه ويكمل دلالته فلا فعلَ بدون فاعلٍ, وقد يتجاوز الفاعل الى المفعول به .

وعلى مقولة سيبويه ((فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الاول من الآخر في الابتداء)). فالاسناد على ذلك شمل عند سيبويه اتجاهين الاول فيهما ما كان ركناه اسمين, والآخر ما كان أحد ركنيه (فعلْ), ولابدّ من وجودهما معاً لتحقق الاسناد, وان يكون أحدهما متمم للآخر دال عليه, لايستغني احدهما عن الآخر فالعلاقة الرابطة هي علاقة تضام و ترابط باللفظ والشكل والمعنى.

وجعل سيبويه الاحتياج أو الحاجة : أي حاجة أحد الركنين الى الآخر مقياساً مهماً لا تزال أي تركيب منزلة الابتداء إذ قال : ((ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : (كان عبدالله منطلقاً) و (ليت زيداً منطلقٌ) لعلة واحدة وهي الاحتياج إذ قال : ((لأنّ هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ الى ما بعده)) أي أنّ اسم كان و اسم ليت يحتاجان لما يتمم معناه وهو الخبر أو المبني عليه كما سماه سيبويه.

وجعل العوامل مما يوثر على بناء التركيب فيحوله من تركيب اسمي احياناً الى فعلي ويخرجه من الاسمية بدليل قوله: ((وأعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء)) أي أنّ الاسم إذا اعتمد على اسم آخر من دون أنْ يسبقه شيء فإنّه يكون مرفوعاً على الابتداء وإنّما يدخل عليه ((الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ الا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الاشياء حتى يكون غير مبتدأ أو لا تصل الى الابتداء اعتماداً على ما ذكرت لك ال أنْ تدعه)).

فالاسمية عند سيبويه بمنزلين احدهما الابتداء بالاسم, والآخر أنْ يدخله ما يتعلق به من دون أنْ يخرجه من الاسمية بل يبقه بمنزلة الاسمية ولا سيما إذا دخلت عليه النواسخ الحرفية أو الفعلية المتعلقة بالجملة الاسمية كما هو عند النحويين اليوم.

فيما إذا دخله ما يجعله مفعولاً أو غيره فقد يغير مساره ففي (عبدُالله منطلقٌ) حال دخول الفعل (رأيت عبدَالله منطلقاً) سيكون أقرب الى الفعل منه الى الاسمية ولا يرجع الى الاسمية ما لم تدعه منها اي من الجملة أو التركيب فمضمون التركيب عند سيبويه على ذلك ((وهما ما لا يُغنى واحدٌ منهما عن الآخر, وما لا يجد المتكلم منه بدّاً)).

فالتركيب على ذلك عند سيبويه لا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف.

وذكر النحاة بعد سيبويه أنّ هذه المعاني لا يتم التعبير عنها الا بائتلاف الاسم مع الاسم ليِؤدي التركيب معنى غير معنى الذي يِؤديه ائتلاف الاسم مع الفعل, وهذا تفريقٌ بين معاني التركيب التي تدل على معنى (التجدد والحدوث والتغيير وتلك التي تدل على معنى الثبوت والاستقرار, فالأولى ما كان معبراً عنها بالفعل و ما يأتلف معه, امّا الثانية فهي ما كان معيراً عنها بالاسم وما ائتلف معه.

وعندما تناول النحويون عملية الامتزاج بين أركان الكلام عبروا عن ذلك بـ(التركيب). وعبر عنه آخرون بـ(التأليف) أو (التعليق). فالكلم عند النحاة كما أشار سيبويه (أسم, فعل, حرف) فإذا ائتلف منهم اثنان فأفادا ... سمي كلاماً و سمي جملة)).

وعبر ابن السراج (ت316هـ) عن عملية الضم بين الطرفي الاسناد بـ(التركيب) عند حديثه عن أقسام الجملة الواقعة خبراً وقد جعلها على قسمين: إمّا فعل و فاعل , وإمّا مبتدأ و خبر.

فيما أطلق عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) على تركيب الكلام مصطلح ((التعليق)) إذ يقول الجرجاني (ت471هـ): (والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف, وللتعليق فيما بينهما طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام, تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما).

وذكر الزمخشري التركيب فيقول : (والكلامُ هو المركبُ من كلمتين أُسندت إحداهما للأخرى, وذلك لا يتأتى الا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك , وبشرٌ صاحبك, أو ضرب زيدٌ, وأنطلق بكرٌ ويسمى الجملة). وعلى ذلك وجدنا ابن مالك يُصرح بقوله : كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقم, ولفظ استقم تركيب يحسن السكوت عليه.

وعلى ذلك نفهم أنّ النحاة منذ بدء ظهور الدراسات النحوية اتجهوا الى تحليل التراكيب, ودراسة معانيها, وعلاقة الألفاظ فيما بعضها .

والملاحظ أنّ سيبويه قد وقف على ما كان قياساً وعلى ما كان على غير ما ينبغي أنْ يكون عليه قياسه :- فالأصل في الابتداء أنْ يكون مبدوءًا باسم فإنْ دخل عليه ما يجعله على غير مبتدأ, ولا تصل الى الابتداء ما دام العوامل الداخلة موجودة الا أنْ تدعه من ذلك: (رأيتُ عبدالله منطلقاً – كان عبدالله منطلقاً – مررتُ بعبدالله) .

ومع أنّ التركيب هاهنا قد عُرف فيما بعد بالجملة الّا أنّ سيبويه لم يشر الى ذلك, وفي كتاب سيبويه لا نجد لمصطلح الجملة المعروف حالياً أي ذكر, إنّما اشار الى مفهومها تحت مصطلح آخر منه مصطلح الكلام إذ تتردد هذا المصطلح عبر دلالات متباينة فورد (666مرة) بمعنى اللغة واللهجة, و(41) مرة بمعنى الكلمة والكلم, و(43 مرة بمعنى التركيب), ومرتين بمعنى (فعل القول), و(277مرة) بمعنى الجملة.

فلقد عبّر عن مفهوم الجملة بمصطلح الكلام , واعلم أنّ (قلت) إنّما وقعت في كلام العرب على أنْ يُحكى بها , وإنّما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو (زيدٌ منطلقٌ) لأنّه يُحسن أنْ تقول: زيدٌ منطلقٌ.

ويستعمل مصطلح الكلام وهو يريد الجملة والتركيب النحوي فجعل لذلك ابوابا منها ((هذا باب المسند والمسند إليه)) والذي مثل له بالتركيبين النحويين الاسمين (عبدالله أخوك) و (هذا أخوك), والتركيب الفعلي (يذهبُ عبدالله).

ومنه ايضا باب (باب الفاعل الذي لم يتعدّ فعله الى مفعوله) و (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعوله) وذاك قولك : ضربَ عبدُالله زيدًا) وهذا ما نجده في الابواب الأخرى من كتابه.

ويمكن أنْ تقول أنّ أوّل من أشار الى الجملة بصريح لفظها ومدلولها هو الفراء الذي ورد في كتابه (معاني القرآن) ثلاث مرات(2/ 195 ,333 ,387), ثم ظهر بشكل جلي عند المبرد (ت285هـ) بقوله: (إنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يَحْسُن السكوت عليها, وتجب بها الفائدة للمخاطب والفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر, إذا قلت: قامَ زيدٌ فهو بمنزلة, قولك(القائمُ زيدٌ)).

وبحلول القرن الرابع دخل مصطلح الجملة مرحلة النضج والابتكار وهي رحلة تمتد من القرن الرابع حتى نهاية القرن السادس.

((باب اللفظ للمعاني))

((العلاقة بين اللفظ والمعنى عند سيبويه))

ربط سيبويه بين اللفظ و المعنى في المقدمة الرابعة له, وبين استعمالات العرب المتعددة, وبين العلاقات الرابطة بين اللفظ من جهة وبين معناه وعلاقة اللفظ بالمعنى وصولاً الى الظواهر اللغوية المتجذرة في ألسنة العرب وعلى ذلك فلقد بين سيبويه استعمالات العرب لذلك فجعل كلام العرب على انماط متعددة.

1- ((اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين)) وهو ما بيّنه قطرب بقوله: الكلامُ في الفاظ العرب على ثلاثة أوجه, فوجه منها وهو الأعم الاكثر ((اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين)) وذلك قولك : (الرجلُ والمرأة), و(قام و قعد) وهو لا سبيل الى جمعه وحصره لأنّه أكثر الكلام عليه.

2- ((اختلاف اللفظين والمعنى واحد)) وهو ما بيّنه قطرب ايضاً بقوله: وهو مثل : ذئب وسيّد, وجلس وقعد وهو ما يعرف بالترادف والعلماء على صنفين فيه منهم من رفضه ومنهم من قبله ومن قال به (أبو زيد الانصاري, ابن خالويه, الاصمعي, ابن جني , الفيروزآبادي, قطرب , ابن سيدة) وقد ألّف هؤلاء الكثير من المؤلفات منها (ما اختلف ألفاظه واتفقت معانيه)للأصمعي, (وكتاب الالفاظ للأصمعي), و (كتاب الالفاظ المترادفة للرماني) وغيرها كثير.

فيما يرى أخرون أنّ الترادف يعني التقارب بين هذه المعاني مع وجود فروقٍ دقيقة فيما بينها, لأنّ الاختلاف في المبنى يدلّ على الاختلاف في المعنى أمّا التطابق فحشو وتكرار لا يكون في اللغة الواحدة, لكنّه يكون بين معاني في لغات المختلفة.

وممن ذهب الى ذلك أبو هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية, واحمد بن فارس, وابن الاعرابي وغيرهم.

3- اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. ومنه قولنا :(عينٌ) إذ يصلح لمعانٍ شتى مختلفة منها العين التي تبصر بها, ومنها عين الرّكبة, وعين الميزان, والعين من عيون الماء, ودينار عين, ومطر العين الذي نحو القبلة, وعين القوم يكون الرئيس ويكون الذي يبحث لهم عن الاخبار. وهو ما يعرف بباب الاضداد.

والتقديم في المبتدأ (أصل), والتأخير في الخبر (أصل), وإنّما الأصل تقديم المبتدأ؛ لانّه محكومٌ عليه التقديم, ولانّه موصوفٌ في المعنى والموصوفُ من شأنه التقديم, لذلك كان الأصل فيه أنْ يُقدّم وتأخير الخبر, لأنّه وصفٌ في المعنى للمبتدا فاستحق التأخير كالوصف والاصل في الاخبار أنْ تؤخرا. ويجوز تقديمه اذا لم يحصل بذلك لبسٌ أو نحوه.

فالمبتدأ (محكوم عليه) و (الخبر محكوم به) في قولنا : زيدٌ قائمٌ, لذلك اجازوا القول: قائمٌ زيدٌ؛ لأنّ زيد في المعنى موصوف, وقائمٌ في المعنى صفة ومع إجازة التقديم فإنّه على الأرجح والأبلغ التزام الأصل.

وقد يقدم الخبر لعلّةٍ أو لغرض بلاغي وهو ما يحدده سياق القول, أو مناسبته لقرينة محددة. عندئذٍ يصبحُ التقديم هو الأفصح . ولو جاز تأخيره, لكن إذا استويا دون معنى زائد على مجرد التقديم والتأخير حينئذٍ قلنا تأخير الخبر هو الأرجح. ويفسر قوله الأصلُ بأنّه الراجح.

وقد يكون المسند إليه اسماً (المبتدأ), ويكون المسند(الخبر) اسماً, او جملةً أو شبه جملة ويؤتى بالخبر بحسب الدلالة ولذلك عندما يأتي الخبر جملة فعلية مثلاً فعلها ماضٍ فانّها تفيد التحقق والحصول والتوكيد , ولو جاءت جملة فعلية فعلها مضارع مثل :زيدٌ ينطلقُ فانّ الجملة تفيد تقوية الحكم , فضلاً عن ذلك فإنّ الفعل المضارع يعطي معنى التجدد والحدوث.